

Distr.: General
12 February 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثمانون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 11 شباط/فبراير 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية
العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم خطة دولة فلسطين للإغاثة والتعافي المبكر في غزة، التي قدمها رئيس وزراء دولة فلسطين، محمد مصطفى، بعد بدء نفاذ اتفاق وقف إطلاق النار في غزة (انظر المرفق)*. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم

* يُعمَّم باللغتين اللتين قُدمَ بهما فقط.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210225 190225 25-02542 (A)



مرفق الرسائل المتطابقة المؤرخة 11 شباط/فبراير 2025 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة



دولة فلسطين

خطة الإغاثة والتعافي المبكر في قطاع غزة
الفترة من 0-6 أشهر

3 شباط 2025

المحتويات

3	الملخص التنفيذي
8	1. المقدمة
10	2. التخطيط الوطني للاستجابة في قطاع غزة
12	3. برنامج الإغاثة والتعافي المبكر (الأشهر 0-6)
12	3.1 المبادئ التوجيهية
14	3.2 المتطلبات الأساسية للتنفيذ الفعال
14	4. أثر الإيادة
14	4.1 اجتماعي
16	4.2 الإسكان
17	4.3 بنية تحتية
18	4.4 اقتصاد
19	4.5 الحوكمة والإدارة العامة
20	5. ملخص احتياجات وألويات الاستجابة للطوارئ
24	6. التمويل والإطار المؤسسي
24	6.1 آليات التمويل
25	6.2 آليات التنسيق
26	6.3 آليات التنفيذ والمراقبة
27	الملحق 1: جداول الاحتياجات التمويلية

الملخص التنفيذي

مع بدء وقف إطلاق النار في 19 يناير 2025، تقدم الحكومة التاسعة عشرة لدولة فلسطين خطة إغاثة وتعافي مبكر محدثة. الهدف الرئيسي من هذه الخطة¹ حشد المساعدات الحاسمة للشعب الفلسطيني المنكوب، وتعزيز قدرتهم على الصمود من خلال إنعاش سبل العيش واستعادة البنى التحتية المجتمعية الأساسية.

تركز الخطة على الاستجابة العاجلة بتوفير الإمدادات الأساسية من الغذاء والماء والدواء والمأوى للمتضررين، بالإضافة إلى إقامة ملاجئ مؤقتة للنازحين، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي. كما يتم العمل على تأمين دخول المساعدات الإنسانية من خلال التنسيق الفعال مع المنظمات الدولية والضغط لإعادة فتح المعابر.

تعمل هذه الخطة كإطار أساسي لحشد الموارد، وتنظيم الجهود التعاونية، وتنسيق المبادرات الدولية والمحلية. ويتلخص هدفها الشامل في حماية شعبنا وقدراته مع إعادة إرساء مسارات تؤدي إلى مستويات معيشية كريمة وآفاق متجددة.

التكلفة الإجمالية المقدره لمشاريع وتدخلات خطة الإغاثة والتعافي المبكر تبلغ 33 مليار دولار. تعتبر حكومة فلسطين خطة الإغاثة والتعافي المبكر وثيقة حية قابلة للتعديل لتتماشى مع الظروف المتغيرة على أرض الواقع.

الخسائر البشرية والأزمة الإنسانية

قُتل أكثر من 47,000 فلسطيني (70% منهم نساء وأطفال وكبار سن)، وأصيب أكثر من 110,000 شخص، وما زال أكثر من 10,000 آخرين مفقودين/ات تحت الأنقاض. منذ اندلاع الحرب الاسرائيلية، نزح داخلياً 1.9 مليون فلسطيني (90% من إجمالي السكان). ومع القيود الشديدة على المساعدات التي تفرضها إسرائيل، فإن جميع سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة يعانون من كارثة إنسانية، على حافة المجاعة، وغير مجهزين/ات لمواجهة ظروف الشتاء القاسية.

إن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي المستمرة على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، ومنع دخول المساعدات والوقود، تزيد من تفاقم الكارثة الإنسانية. وقد أدى الهجوم الإسرائيلي على محافظة رفح إلى تعميق معاناة النازحين/ات الذين لجأوا إليها بعد العدوان على خان يونس وغزة وشمال غزة.

¹تعتبر هذه الخطة تحديثاً لخطة الإغاثة والإنعاش المبكر التي قدمتها الحكومة الفلسطينية في يونيو 2024.

الدمار المادي

لقد دمرت الحرب الإسرائيلية كل البنية الأساسية تقريباً أو أصبحت غير صالحة للاستخدام. حيث دُمّرت أكثر من 70 % من المساكن والمدارس والمستشفيات والشركات في قطاع غزة وقد تهدمت أو سويت بالأرض، كما أن 65% من الطرق دمرت بالكامل. ويعاني قطاع غزة من دمار شامل في البنية التحتية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، الطرق، شبكات الكهرباء والاتصالات، والمرافق العامة مثل المراكز الصحية والتعليمية والمباني العامة، بالإضافة إلى القطاع الخاص. ونتج عن ذلك أكثر من 42 مليون طن من الأنقاض الملوثة بمواد خطرة وألغام وذخائر غير منفجرة.

تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي

وتعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية للاحتياجات الأكثر إلحاحاً للاستجابة خلال الأشهر الستة الأولى. وهناك تركيز حاسم على احتياجات الحماية الاجتماعية، حيث يحتاج المواطنون/ات إلى إمدادات يومية أساسية، ومأوى، وعلاج طبي، ودعم نفسي، واجتماعي. ويمتد هذا الجهد عبر القطاعات الأخرى من خلال دمج برامج "النقد مقابل العمل" في جميع الأنشطة الممكنة. يهدف ذلك إلى توفير فرص عمل متكافئة لجميع القادرين/ات على دعم استجابة الحكومة، ليحصلوا على أجر يومي وفرص عمل خلال الأشهر الستة الأولى. كما تركز خطة الإغاثة والإنعاش المبكر على إعادة تأهيل وتفعيل الخدمات الأساسية من خلال إصلاح البنية التحتية، وإعادة توصيل المياه والصرف الصحي، وشبكات الطاقة والاتصالات، وتمكين الجهات الحكومية من العودة للعمل بسرعة.

وتعترف الحكومة بأهمية القطاع الخاص لمستقبل قطاع غزة، ولذا - أثناء تخطيط برامج التعويض وإعادة التفعيل للبرامج القادمة - سيتم استخدام برامج "النقد مقابل العمل" لتحريك منشآت القطاع الخاص نحو العمل. بالإضافة إلى ذلك، ستكون إعادة تأهيل وتفعيل الزراعة ومصائد الأسماك أولوية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي.

الرؤية المستقبلية

تلتزم الحكومة الفلسطينية بتنفيذ استجابة إنسانية فعّالة تعزز من صمود السكان، مع السعي لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة. تتطلب هذه الجهود التعاون المحلي والدولي لإعادة بناء ما دمرته الحرب الإسرائيلية، وخلق بيئة مستقرة تدعم حقوق الفلسطينيين/ات وتؤمن احتياجاتهم الأساسية. تُعد هذه الخطة جزءاً لا يتجزأ من جهود التعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة؛ وتهدف إلى الاستجابة

الفورية للاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً نتيجة الحرب الإسرائيلية، بالتنسيق مع المؤسسات الدولية في إطار التقييم السريع المؤقت للأضرار والاحتياجات (IRDNA) وتوسيع الخطة إلى وضع الأسس لإعادة الإعمار الشاملة والمستدامة، حيث سيتم استكمال مكوناتها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

أهداف خطة الإغاثة والتعافي المبكر

تهدف خطة الإغاثة والتعافي المبكر إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين/ات من العدوان، بما في ذلك توفير الإمدادات اليومية الأساسية مثل الغذاء والماء والدواء. وتوسيع أيضاً إلى توفير المأوى المؤقت للأشخاص النازحين/ات داخلياً، وتقديم العلاج الطبي والدعم النفسي والاجتماعي. بالإضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال دعم الفئات الأكثر ضعفاً، تتضمن النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي/ات الإعاقة. كما ستعمل الحكومة على توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتشمل المتضررين/ات الجدد. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال دمج برنامج "النقد مقابل العمل" في الأنشطة الإغاثية، مما يوفر فرص عمل مؤقتة ويعزز دخل الأسر المتضررة.

التنفيذ

ستنفذ خطة الإغاثة والتعافي المبكر بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، حيث سيتم استخدام نتائج تقييم الأضرار والاحتياجات السريع (RDNA) لتحديد الأولويات وتنفيذ التدخلات الميدانية خلال الستة أشهر الأولى. وستنسق التدخلات مع برامج المنظمات الشريكة مثل اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لضمان التنسيق الأمثل. تشمل الاستجابة متعددة القطاعات تقديم خدمات طبية عاجلة من خلال إنشاء عيادات متنقلة، وزيادة سعة المستشفيات، وتوفير وحدات سكنية مؤقتة، وضمان الاحتياجات الأساسية للنازحين، بالإضافة إلى تعزيز توزيع المساعدات الغذائية وتوسيع برامج النقد الطارئ.

من خلال برنامج "النقد مقابل العمل"، سيتم إشراك السكان المحليين في أنشطة إعادة التأهيل مثل إزالة الأنقاض وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية، مع ربط البرنامج بقطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية لتحفيز الاقتصاد المحلي والتخفيف من البطالة. كما ستستخدم أنظمة إدارة بيانات متقدمة لتحديد الفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.

الإطار الزمني

تستمر خطة الإغاثة والتعافي المبكر من يناير إلى يوليو 2025، وهي مصممة للاستجابة في تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان، مع وضع الأساس للتدخلات طويلة الأجل ضمن جهود التعافي وإعادة

الإعمار والتطوير التي تخطط لها الحكومة الفلسطينية.

أولوية ومبادئ الحكومة

تعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية للاستجابة ولتلبية احتياجات الحماية الاجتماعية باعتبارها ركيزة أساسية للإغاثة والتعافي المبكر. وستعمل الحكومة بالتعاون مع المجتمع الدولي لضمان الدعم الإنساني الفوري، وتخفيف معاناة السكان، وبدء عملية التعافي في قطاع غزة. كما ستوفر فرص عمل مؤقتة لجميع الأفراد القادرين/ات على دعم استجابة الحكومة للاستفادة المباشرة من الأجور اليومية وفرص العمل خلال الأشهر الستة المقبلة.

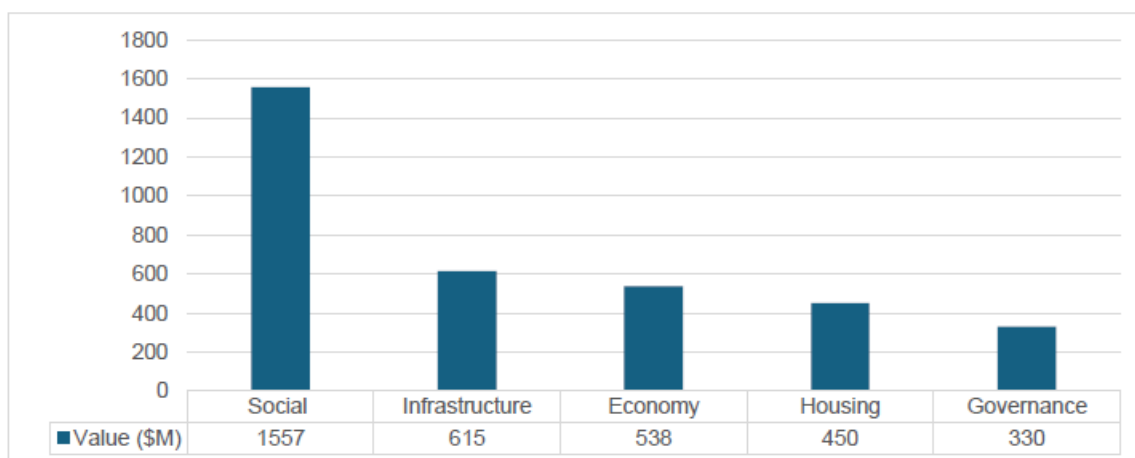
تركز الخطة أيضاً على إعادة تفعيل الخدمات الأساسية من خلال تأهيل وإصلاح البنية التحتية وإعادة توصيل شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات، وتمكين المؤسسات الحكومية من العودة للعمل. وتتعرف الحكومة بأهمية القطاع الخاص لمستقبل قطاع غزة، ولذلك ستستخدم برنامج "النقد مقابل العمل" في تدخلاتها القادمة لمساعدة المؤسسات الخاصة على استعادة قدرتها الإنتاجية. كما تحظى الزراعة ومصائد الأسماك بالأولوية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي.

الاستثمارات المقدرة للمشاريع والتدخلات ضمن برنامج الإغاثة والتعافي المبكر تصل إلى 3.5 مليار

دولار أمريكي، كما هو موضح في الجدول التالي:

القطاع	القيمة (مليون دولار)	القطاعات الفرعية	القيمة (مليون دولار)
الاجتماعي	1,557	الحماية الاجتماعية	860
		الصحة	562
		التعليم	115
		التراث الثقافي	20
البنية التحتية	615	إزالة الحطام والذخائر والألغام غير المنفجرة	133
		الطاقة	220
		النقل	106
		الخدمات البلدية	72
		المياه والصرف الصحي والنظافة	53
		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	30
الاقتصادي	538	التوظيف	239
		الصناعة	126
		الزراعة	173

375	الملاجئ الجاهزة والإسكان المؤقت	450	الإسكان
75	ترميم المنازل		
312	الإدارة العامة	330	الحكومة والإدارة العامة
5	نظم البيانات والتوثيق		
12	الحماية المدنية وسلامة المجتمع		
1	إدارة ملكية الأراضي		
		3,490	الإجمالي



ترتكز التدخلات في خطة التعافي المبكر على التزام الحكومة بمبادئ: عملية يقودها المجتمع؛ تنمية شاملة وعادلة؛ استخدام النظم الوطنية؛ التنسيق الفعال؛ استجابة متكاملة ومبتكرة؛ ودور محوري لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). كما تؤكد الحكومة أن نجاح أي استجابة في قطاع غزة يتطلب التزاماً دولياً بإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ورفع القيود المفروضة على حركة البضائع والأفراد لتمكين الحكومة الفلسطينية من العمل بحرية وكفاءة وتقديم الخدمات التي تشتد الحاجة إليها في قطاع غزة.

علاوة على ذلك، تسترشد عملية الإغاثة والتعافي المبكر - والمراحل اللاحقة من التعافي وإعادة الإعمار - بالملكية الوطنية والتنفيذ السريع والفعال. ويُعتبر هذان المبدأان أساسيان في آلية التمويل المقترحة لتنفيذ الخطة. تماشياً مع مبدأ الملكية، ستسهل الحكومة استخدام حساب الخزانة المركزية للحكومة الفلسطينية كآلية تمويل للمساهمة في الاستجابة في قطاع غزة. وسيكمل ذلك آليات أخرى قائمة ومناسبة، مثل الاعتماد على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتكون الشركاء الرئيسيين في التنفيذ، بهدف ضمان تكامل الموارد

والجهود الوطنية والمحلية والدولية لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. لتحقيق أعلى مستوى ممكن من التنسيق وتبادل المعلومات والمشاركة في عملية الإغاثة والتعافي المبكر في قطاع غزة، طوّرت الحكومة آليات داخلية وخارجية للتنسيق والتعاون بمشاركة المؤسسات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص.

التنسيق

قامت الحكومة بإنشاء غرفة العمليات الحكومية للطوارئ. ويهدف هذا الإجراء بشكل رئيسي إلى تعزيز التنسيق وتكامل الجهود الحكومية على الأرض لمعالجة قضايا الإيواء والإغاثة وخطط التعافي المبكر في المحافظات الجنوبية. تم إنشاء غرفة العمليات الحكومية للطوارئ بقرار من مجلس الوزراء، وتعمل تحت إشراف رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى، ويرأسها وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة سماح حمد. تتبنى غرفة العمليات وتتابع تنفيذ خطة الإغاثة والتعافي المبكر. وتتكون غرفة العمليات الحكومية للطوارئ من فرق عمل من مختلف الوزارات والهيئات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضم 20 مؤسسة حكومية ورسمية. سيمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وكالات الأمم المتحدة في غرفة العمليات الحكومية للطوارئ لتقديم التنسيق والدعم الفني. وسيقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التنسيق والدعم الفني لعمل الحكومة مع المجموعات الإنسانية. ستستخدم الحكومة الفلسطينية غرفة العمليات الحكومية للطوارئ لتقديم تحديثات مستمرة حول استجابة غزة لرؤساء البعثات ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين.

1. المقدمة

1.1 نطاق الأضرار والخسائر

نتيجة للإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، تم إلقاء أكثر من 85,000 طن من المتفجرات على المناطق الحضرية في القطاع، مما تسبب في خسائر بشرية مدمرة ودمار مادي هائل. يعاني جميع سكان قطاع غزة من أزمة حرمان من الحقوق الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى الكهرباء والمياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم. من بين 48,000 فلسطيني استشهدوا، حوالي 70% منهم نساء وأطفال وكبار سن. وأصيب أكثر من 112,000 شخص وما زال حوالي 14,000 آخرين مفقودين. منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي، أصبح حوالي 90% من السكان (1.9 مليون) نازحين/ات داخلياً.

في ظل هذا الإبادة الكارثية، كان حوالي 60% من الفلسطينيين/ات في قطاع غزة يعيشون بالفعل في فقر —

وهي حالة يائسة تفاقمت الآن بشكل كبير. اليوم، وبعد أشهر من القصف والتشريد والدمار المستمر، يتضح أن غالبية سكان قطاع غزة محاصرون في فقر متعدد الأبعاد، ويواجهون صعوبات على جميع الجبهات. يحتاج كل السكان 2.1 وعدهم مليون شخص في قطاع غزة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. ما بين 700,000 إلى 1.2 مليون فلسطيني/ة أصبحوا الآن بلا مأوى، دون منازل يعودون إليها؛ حيث دُمرت حياتهم بشكل لا يمكن التعرف عليه. ارتفعت نسبة البطالة إلى 80%، ويواجه 91% من السكان الآن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي على مستويات الأزمة. وصلت الأزمة إلى نقطة يحصل 40% فقط من سكان قطاع غزة على أقل من 6 لترات من مياه الشرب يومياً، ويعيش البعض على 500 مل فقط. هذه كارثة إنسانية من أعلى درجات الخطورة، تفاقمت بسبب انقطاع كامل للكهرباء الذي يعطل الأنظمة الصحية والمياه وإنتاج الغذاء.

الوضع أكثر مأساوية بالنسبة لأولئك الذين يعانون من الأمراض المزمنة، حيث أصبح 350,000 من السكان غير قادرين/ات على الوصول إلى أبسط الخدمات الصحية. أما أزمة الصحة النفسية فليست أقل حدة—أكثر من مليون طفل في غزة يحتاجون إلى دعم نفسي عاجل، بينما أُغلقت جميع المدارس في قطاع غزة لأكثر من عام؛ مما ترك جيلاً كاملاً دون تعليم.

إن 37% فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية تعمل جزئياً، بينما تحتاج 87% من المدارس إما إلى إعادة بناء كامل أو ترميم رئيسي. ولا يمكننا تجاهل الأهوال التي تواجهها النساء—96.8% من النساء اللواتي شملهن مسح صندوق الأمم المتحدة للسكان أفدن بتعرضهن لشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في قطاع غزة. هذا مستوى غير مسبوق من العنف والمعاناة التي لا يجب أن يتحملها أي إنسان. يجب على المجتمع الدولي أن يتدخل الآن، نحن بحاجة إلى مساعدة عاجلة لإعادة بناء قطاع غزة، واستعادة الخدمات الأساسية، وتقديم الإغاثة الإنسانية للملايين الذين دُمرت حياتهم. لا يمكن لشعبنا النقاء يوماً آخر في هذه الظروف دون دعم فوري ومستدام. تعافي قطاع غزة ليس مجرد مسألة إعادة إعمار؛ إنه مسألة كرامة إنسانية وبقاء وعدالة.

1.2 سياق القانون الإنساني الدولي

بموجب القانون الإنساني الدولي، تقع مسؤولية توفير الغذاء والمأوى والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى على عاتق قوة الاحتلال. وفي حالة قطاع غزة، تقع هذه المسؤولية على عاتق حكومة إسرائيل. والافتراض وراء مذكرة التفاهم هذه هو أن على حكومة إسرائيل تسهيل دخول الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة للتعافي المبكر وإعادة الإعمار في قطاع غزة، بما يتماشى مع مسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

لقد أُحبطت جهود إعادة الإعمار السابقة بشكل فعال بسبب أليات السيطرة الإسرائيلية، بما في ذلك القيود المفروضة على كميات كافية من مواد البناء والمواد والإمدادات الأخرى اللازمة. إن الاستجابة للاحتياجات العاجلة المهددة للحياة للفلسطينيين في قطاع غزة لا بد أن تسير جنباً إلى جنب مع تغييرات أوسع نطاقاً في اللوائح والأنظمة التي من شأنها أن تسهل التغييرات طويلة الأجل. ما لم يتم رفع الحصار عن قطاع غزة وكذلك القيود على حركة الأشخاص والبضائع، وما لم يكن هناك وصول أكبر إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها بما في ذلك الأرض والمياه والطاقة، فلن تكون الاستجابة الفعالة وإعادة الإعمار ممكنة، وستستمر الكارثة في اجتياح الفلسطينيين/ات في قطاع غزة.

2. التخطيط الوطني للاستجابة في قطاع غزة

ستفقد حكومة فلسطين الاستجابة للاحتياجات الناجمة عن الهجوم الإبادة على قطاع غزة، بدعم من جميع الشركاء، بما في ذلك المانحين والدول العربية والأجنبية الداعمة، والمنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني الفلسطيني، والقطاع الخاص.

تتقسم استجابة الحكومة للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية في غزة إلى ثلاث مراحل رئيسية، وهي: (1) الإغاثة والتعافي المبكر، (2) التعافي، (3) إعادة الإعمار والتنمية. يتيح هذا النهج للحكومة تقديم استجابة سريعة للاحتياجات الطارئة بعد وقف إطلاق النار، مع بدء عملية شاملة ومستدامة تركز على التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.

يتطلب تحقيق أهداف الخطة مشاركة فعالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى استثمارات مادية وبشرية ومالية كبيرة. تستند هذه المبادرات إلى أفضل الممارسات والخبرات الدولية، مع التأكيد على أهمية تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الفورية والأهداف متوسطة الأجل، وكذلك التوازن بين الأهداف متوسطة الأجل للإغاثة والتعافي المبكر والأهداف طويلة الأجل للتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

سيكون هناك تداخل وتكامل ما بين المراحل الثلاث ومكوناتها في كل قطاع. ستمتد بعض هذه البرامج من مرحلة الإغاثة والتعافي المبكر حتى اكتمال عملية إعادة البناء، مع اختلاف الأنشطة داخل كل مرحلة. علاوة على ذلك، ستعمل المبادرات والمشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها في المرحلتين الثانية والثالثة كعوامل محفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

المرحلة 1: الإغاثة والتعافي المبكر (0-6 أشهر)

تُعطى أهمية كبيرة لاحتياجات الحماية الاجتماعية، حيث يحتاج المواطنون/ات إلى الإمدادات اليومية الأساسية، والمأوى، والعلاج الطبي، والدعم النفسي، والاجتماعي. يجب توسيع الجهود الاجتماعية لتوفير فرص عادلة لجميع العائلات والأفراد، بما في ذلك المساعدات النقدية والغذائية. كما تركز مرحلة الإغاثة والتعافي المبكر على إعادة تفعيل الخدمات الأساسية من خلال إصلاح البنية التحتية بسرعة (وإزالة الألغام والمتفجرات)، وإعادة توصيل شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات، وتمكين المؤسسات الحكومية من العودة للعمل بسرعة. كما ستوفر المأوى المؤقت، والمرافق الصحية والتعليمية الانتقالية لخلق وصول سريع للخدمات الصحية واستئناف العملية التعليمية. ستؤسس الاستجابة الإنسانية والتعافي المبكر لعملية مرونة مملوكة وطنياً ومنسقة جيداً، مما يضع الأساس لعمليات التعافي وإعادة الإعمار والتنمية بعد الإبادة.

المرحلة 2: التعافي (6-36 شهراً)

تشمل هذه المرحلة توفير المساكن الانتقالية والاحتياجات الأساسية الأخرى، واستعادة الخدمات الأساسية، وتنشيط القطاع الخاص. ستتضمن هذه المرحلة تأهيل وإصلاح الأضرار الصغيرة والمتوسطة في البنية التحتية والمساكن، وخلق فرص عمل قصيرة الأجل من خلال برامج "النقد مقابل العمل"، بالإضافة إلى تعويضات نقدية للعمال المتضررين/ات وأصحاب الأعمال وغيرهم من فئات السكان. كما ستشمل إصلاح الوحدات السكنية والمصانع والمتاجر التي تضررت جزئياً، بجانب تأهيل الطرق وخطوط الاتصالات، وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي، والكهرباء، وتشغيل قطاع إدارة النفايات الصلبة.

المرحلة 3: إعادة الإعمار والتنمية (6 أشهر إلى 10 سنوات+)

في المرحلة الثالثة، إلى جانب التعافي الاقتصادي والبنية التحتية، ستعمل الحكومة الفلسطينية مع المجتمع المدني الفلسطيني ومنظمات القطاع الخاص، وشركائها الإقليميين والدوليين لتحقيق إعادة إعمار شاملة لقطاع غزة، بحيث يتم دمجها بالكامل في دولة فلسطين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً (جيوسياسي). ومع الاستثمارات الدولية والوطنية، يمكن تفعيل إمكانات قطاع غزة بالكامل، وتوفير حياة مستدامة ومزدهرة وسلمية لمواطنيها. في الأشهر المقبلة، ستواصل الحكومة الفلسطينية التخطيط لهذه المرحلة بينما يتم تنفيذ المرحلتين الأوليين.

3. برنامج الإغاثة والتعافي المبكر (الأشهر 0-6)

الوضع في قطاع غزة غير مسبوق من حيث الحجم والتعقيد. من التشريد شبه الكامل إلى ظروف المجاعة الشديدة في شمال قطاع غزة، هناك حاجة ملحة وعاجلة لاتخاذ إجراءات فورية على الأرض لإنقاذ الأرواح ومنع المزيد من التدهور في ظروف المعيشة والتأثير الشديد على السكان. يعمل الفاعلون الإنسانيون (سواء الوطنيون أو الدوليون) بنشاط وامتداد واسع، على الرغم من الخطر والقيود الناتجة عن العدوان الإباضي الإسرائيلي. بعد وقف إطلاق النار، يجب زيادة وتيرة الجهود الإغاثية والتعافي المبكر، في حين يمكن بدء بعض المكونات حيثما وحينما تسمح الظروف على الأرض.

الهدف الرئيسي من هذه الخطة الأولية هو حشد المساعدة الحيوية للشعب الفلسطيني المنكوب، من خلال تحديد الاحتياجات العاجلة لسكان قطاع غزة وتوفير الموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة للاستجابة لهذه الاحتياجات، عبر مشاركة هذه الخطة وبرامجها مع الدول العربية والإسلامية، والمجتمع الدولي، ووكالات الأمم المتحدة. ستشكل هذه الخطة الإطار الأساسي للتدخلات الإنسانية من قبل جميع الدول والمنظمات العاملة في قطاع غزة والمصممة لإنهاء معاناة السكان هناك. وستساهم هذه الخطة في حماية الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ووضع الأساس للمراحل والبرامج التالية للتعافي وإعادة الإعمار. لذلك، تم إعطاء الأولوية للتدخلات الموضحة في هذه الخطة لدورها الحاسم في استعادة الخدمات الأساسية وتسهيل جهود الإغاثة والتعافي المبكر للسكان المتضررين والبنية التحتية الحيوية المتضررة. حددت الحكومة الإجراءات الحاسمة التي يجب تنفيذها خلال الأشهر الستة الأولى لضمان رعاية وحماية الأشخاص النازحين داخلياً وغيرهم، وإعادة تأهيل وتفعيل البنية التحتية الأساسية للمرافق العامة وتقديم الخدمات والنشاط الاقتصادي والتنقل، واستقرار القطاع الخاص واستعادة الإنتاج، خاصة في الشركات الحيوية، وتمكين الجهات الحكومية من استئناف تقديم الخدمات الأساسية وفرض سيادة القانون.

3.1 المبادئ التوجيهية

فيما يلي المبادئ التوجيهية التي تدعم تدخلات هذا البرنامج للإغاثة والتعافي المبكر:

1. عملية المشاركة المجتمعية: يُعد الانخراط الفعّال للمجتمع، بشكل مباشر وغير مباشر، ضرورياً. سيكون للمجتمعات والسكان المتضررين في قطاع غزة صوت واضح في القرارات المتعلقة بالإغاثة والتعافي المبكر، والتعافي وإعادة الإعمار، وستُستمد الحلول من تجارب وتصورات أفراد المجتمع. ستعترف وكالات التخطيط الحكومية باحتياجات المجتمع المختلفة وتعمل بالشراكة مع المجتمع. وستكون عملية التخطيط مرنة وقابلة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع.

2. التنمية الشاملة والعادلة: ستعالج جهود الاستجابة لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والأرامل، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، وستضمن مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ والرصد. ستكون المساواة وتمكين المرأة عبر قطاعية في جميع أنشطة التعافي، مما يضمن مشاركتها وقيادتها في عمليات الإغاثة والتعافي المبكر.
3. استخدام النظم الوطنية: ستتخذ القرارات التشغيلية والاستراتيجية المتعلقة بعملية الإغاثة والتعافي المبكر والتعافي وإعادة الإعمار من خلال إجراءات الحوكمة القائمة بالفعل، وبالتعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين. هذه التدخلات ليست حكراً على أي وزارة أو مؤسسة واحدة. ستبني الحكومة الفلسطينية على الهياكل والعلاقات القائمة، استناداً إلى الشراكة الكاملة والملكية من قبل الحكومة والمجتمع.
4. التنسيق الفعال: ستسعى جميع الوزارات والمنظمات المشاركة في التنفيذ والإدارة والتنسيق أو تقديم الخدمات إلى تنفيذ الأنشطة بطريقة تعاونية، سواء داخل إطار هذه الخطة أو خارجها. سيساعد التنسيق والاتصال بين المجتمع والوزارات القطاعية والسلطات المحلية في ضمان نجاح أنشطة الإغاثة والتعافي المبكر.
5. الاستجابة المتكاملة والمبتكرة: سيبدأ التخطيط للتنمية طويلة الأجل للبنية التحتية ومرونة المجتمعات جنباً إلى جنب مع الإغاثة وإجراءات التعافي المبكر. علاوة على ذلك، تتطلب الأوقات غير المسبوقة نهجاً وحلولاً جديدة. ستضمن الحكومة الفلسطينية دمج الابتكار وأفضل الممارسات (من جميع أنحاء الحكومة والمجتمعات المحلية والدولية) لتسهيل حلول، واستجابات ديناميكية، وقابلة للتكيف وخلاقة.
6. الدور المحوري للأونروا: تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302، تظل الأونروا الوكالة الداعمة المعينة للاجئين الفلسطينيين. على هذا النحو، ستلعب الأونروا دوراً مركزياً في تعافي وإعادة إعمار قطاع غزة، وكذلك الاستجابة الفورية وتقديم المساعدة الإنسانية.
7. الترابط الثلاثي: يجب أن تكون أعمال الإغاثة، بما في ذلك الإغاثة والتعافي المبكر، وسيلة نحو التعافي والتنمية، وكلاهما يجب أن يكونا أدوات تقود إلى الاستقرار السياسي وبيئة سلمية من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعالج حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة. إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وتحقيق حل الدولتين، كما ورد في العديد من قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، هو السبيل الوحيد لمستقبل تعيش فيه دولة فلسطين ودولة إسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

3.2 المتطلبات الأساسية للتنفيذ الفعال

يتطلب نجاح الاستجابة الفورية لحكومة فلسطين - والمراحل اللاحقة من الاستجابة - التزاماً دولياً بالمتطلبات التالية:

- حوكمة شاملة وواضحة لحكومة فلسطين في قطاع غزة لإعادة دمج المؤسسات العامة، واستعادة النظام، وتقديم الخدمات المطلوبة والإشراف على برامج الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار.
- حركة ووصول غير مقيد للبضائع والأشخاص: بدون ضمان الحركة والوصول الحر، لا يمكن التخطيط لأي استجابة بنجاح، فضلاً عن تنفيذها. لذلك، يجب رفع الحصار المفروض منذ ما يقرب من عقدين من قبل إسرائيل. يجب على حكومة إسرائيل تسهيل دخول المواد والبضائع وتسريع الوصول والحركة في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
- الإفراج عن الأموال الضريبية الفلسطينية المحجوزة: لن تتمكن حكومة فلسطين ومؤسساتها من أداء مسؤولياتها والعمل بكفاءة وفعالية في قطاع غزة بينما لا تزال الأموال الضريبية الفلسطينية التي تزيد عن ملياري دولار محجوزة من قبل حكومة إسرائيل، في انتهاك لبروتوكول باريس الاقتصادي. ستسهل هذه الأموال عمل حكومة فلسطين لدفع الرواتب، وتقديم الخدمات، والمشاركة في إصلاح الأضرار وتدخلات إعادة الإعمار.

4. أثر الإبادة

نظرًا للتحديات المتعلقة بإجراء تقييمات على الأرض لتحديد مدى وخصائص الدمار، اعتمدت حكومة فلسطين على نتائج التقييم السريع المؤقت للأضرار والاحتياجات في حالات الكوارث (IRDNA) الذي أدارته من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، بالتعاون مع الوزارات والوكالات الحكومية الفلسطينية.

4.1 اجتماعي

خلال مرحلة الإغاثة والتعافي المبكر، تركز الحكومة الفلسطينية على الأضرار والخسائر التي تؤثر على قطاعات الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة، كما هو موضح أدناه بالتفصيل:

الحماية الاجتماعية: وتأتي حرب الإبادة في غزة بعد 19 عاماً من الحصار وعقود من الاحتلال وإغلاق الحدود. وحتى قبل الإبادة الجماعية، كان أكثر من 80% من سكان غزة يعتمدون على المساعدات، حيث يواجه 47% انعدام الأمن الغذائي والصحي، ويعاني 43% من السكان من البطالة. وقد تدهور الوضع بشكل كبير، حيث نزح ما يقرب من مليوني شخص، ووصلت نسبة البطالة إلى 80% والآن تعاني الغالبية

العظمى من الناس من فقر متعدد الأبعاد. ويعيش أكثر من 300 ألف أسرة تحت خط الفقر، ويعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعتمدون على المساعدات الطارئة للبقاء على قيد الحياة. ويحتاج ما لا يقل عن 700 ألف شخص إلى الحماية الاجتماعية العاجلة، بما في ذلك الجرحى، والنساء (وخاصة الأرامل)، والأطفال (وخاصة أولئك الذين فقدوا أحد الوالدين على الأقل أو تُركوا دون مرافق).

وبحسب تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، فإن قطاع غزة بأكمله مصنّف على أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع خطر المجاعة الذي يلوح في الأفق بين السكان من نوفمبر/تشرين الثاني 2024 إلى أبريل/نيسان 2025. وقد أدى التدمير واسع النطاق للبنية التحتية الزراعية والقيود المفروضة على الاستيراد إلى جعل غزة تعتمد على المساعدات الغذائية الطارئة. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، مع توقع المزيد من الحالات بشكل كبير في العام المقبل. على سبيل المثال، يعاني واحد من كل عشرة أطفال الآن من سوء التغذية الحاد، مقارنة بواحد من كل 100 طفل قبل الإبادة، ويواجه 95% من الأطفال دون سن الثانية فقرًا غذائيًا شديدًا، مع تأثيرات طويلة الأمد على الصحة والتنمية.

وقد أدى انقطاع الخدمات إلى تفاقم الضعف الاجتماعي. فقد تم تدمير ما يقرب من جميع هياكل الحماية الاجتماعية (94%) التي تم تقييمها جزئيًا أو كليًا. وكان هناك تأثير مدمر على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك دعم الإعاقة، ورعاية الطفل، وخدمات حماية المرأة.

الصحة: لقد وصل قطاع الصحة في غزة إلى مستوى لا يمكن تصوره من الدمار، لقد تم تدمير 94% من المرافق الصحية أو تضررت بشدة، والخدمات الصحية الأساسية غير متوفرة أو غير قابلة للوصول إليها. لقد تعرضت البنية التحتية الطبية الرئيسية، بما في ذلك عيادات الرعاية الأولية والمستشفيات المتخصصة ومرافق الطوارئ، للخطر. تم الإبلاغ عن فقدان أكثر من 1700 عامل صحي. لقد تعطلت التطعيمات الروتينية، وأدى الافتقار إلى النظافة وظروف المعيشة إلى أزمة مرضية متفشية. يكافح سكان غزة للحصول على الرعاية الأساسية بسبب النقص الهائل في الإمدادات الطبية، بما في ذلك الأدوية الأساسية والأدوات الجراحية ومعدات التشخيص والوقود لتشغيل المعدات. لا توجد قدرة على علاج مرضى الصدمات، وتقدر منظمة الصحة العالمية أنه يجب إجلاء ما يصل إلى 14000 مريض للحصول على رعاية متخصصة.

لقد أثرت هذه الأزمة على الفئات الأكثر ضعفاً. الأطفال. إذ يحتاج 1.2 مليون طفل في غزة بشدة إلى الدعم النفسي والاجتماعي. كما أصبح أكثر من 17 ألف طفل الآن غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عن عائلاتهم.

التعليم: إن حجم الدمار الذي لحق بالنظام التعليمي في غزة يتجاوز كل تصور، مما يؤثر على مستقبل

التعليم لجيل كامل. لقد توقفت الأنشطة التعليمية تمامًا، مما أدى إلى خروج 100% من الأطفال من المدرسة. لقد فقد حوالي 625000 طالب في جميع المستويات التعليمية، بما في ذلك 75000 طالب جامعي، عامًا كاملاً من دراستهم. كما تم تدمير 73% من المباني المدرسية الحكومية ومباني الأونروا جزئيًا أو كليًا، وأصبحت عشر جامعات فلسطينية غير صالحة للاستخدام. ومن بين المباني المدرسية المتبقية، يتم استخدام ثلثها الآن كملاجئ للنازحين داخليًا، مما يزيد من تعقيد أي محاولات لاستعادة الخدمات التعليمية. لقد قُتل أكثر من 6400 طالب ونحو 300 من أعضاء هيئة التدريس، ودمرت 95% من المرافق التعليمية بالكامل أو تضررت جزئيًا. وتُترك أكثر من 658 ألف طفل في سن المدرسة و 87 ألف طالب جامعي دون أي إمكانية للوصول إلى أماكن التعلم. إن الخسائر البشرية والأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية المادية مذهلة، ولكن العواقب طويلة الأجل ستظل محسوسة لأجيال.

4.2 الإسكان

وتماشياً مع استراتيجيتها الأوسع نطاقاً للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية، في هذه الخطة ركزت حكومة فلسطين على قطاع الإسكان، بدلاً من إدراجه ضمن قطاع التنمية الاجتماعية (وفقاً لممارسات التنمية الوطنية الفلسطينية) (ويرجع هذا إلى حجم الأضرار والخسائر والمهمة الأساسية المتمثلة في تأمين السكن لجميع سكان قطاع غزة تقريباً).

إن الدمار الذي لحق بقطاع الإسكان في غزة لا يقل عن الكارثة. فقد تضرر أكثر من 90% من الوحدات السكنية في غزة بشكل شديد أو جزئي. والآن يجد أكثر من 700 ألف فلسطيني أنفسهم بلا منازل يعودون إليها، ويعيشون في ملاجئ مكتظة، أو مبان عامة، أو مع أسر مضيفة. وتضطر الأسر النازحة إلى العيش في أماكن مكتظة وغير صحية وغير آمنة، حيث لا يوفر المأوى المتوسط سوى 1.5 متر مربع للشخص الواحد. وهو أقل كثيراً من الحد الأدنى لمعيار الطوارئ البالغ 3.5 متر مربع للشخص الواحد. وقد وقع ما يقرب من 40% من الأضرار في محافظة غزة وحدها، في حين تتحمل منطقة غزة العبء الأكبر من الدمار. وتبلغ الخسارة المباشرة في الإيرادات من قطاع الإسكان، مع خسارة عائدات ضريبة الأملاك، والأجور المحلية، ودخل الإيجار. وقد أدى انهيار البنية الأساسية للإسكان إلى تضخيم ضعف النساء والأطفال، مما أدى إلى تفاقم معاناتهم بطرق لا يمكن تصورها.

إن هذا الاكتظاظ، وانعدام الخصوصية، وندرة الموارد، يؤدي إلى زيادة النزاعات والعنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يجعل النساء والأطفال معرضين للخطر بشكل خاص. وهذه الملاجئ غير كافية على الإطلاق، وغير قادرة على الحماية من الظروف الجوية القاسية.

4.3 بنية تحتية

خلال مرحلة الإغاثة والتعافي المبكر، تركز الحكومة الفلسطينية على الأضرار والخسائر التي تؤثر على قطاعات الطاقة، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والخدمات البلدية، والقطاع الفرعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما هو موضح أدناه بالتفصيل.

ملاحظة: أدت الهجمات إلى توليد حوالي 42 مليون طن من الأنقاض، بما في ذلك 30 مليون طن من الحطام المتراكم بالفعل. تحتوي هذه الأنقاض على ما يصل إلى 10,000 بقايا بشرية و800,000 طن من الأسبستوس والملوثات الخطرة الأخرى. تنتشر أكثر من 7,500 طن من الذخائر غير المنفجرة في جميع أنحاء غزة، والكثير منها مدفون تحت الأنقاض². إزالة هذه المخاطر والحطام مهمة صعبة وخطرة للغاية، وستستغرق على الأقل ثلاث سنوات في ظل الظروف الحالية.

الطاقة: محطة الكهرباء الرئيسية في غزة، والتي كانت تزود المنطقة بالكهرباء، اجبرت على التوقف عن العمل في 11 أكتوبر 2023، بسبب الأضرار ونقص الوقود. ومنذ ذلك الحين، انزلت غزة إلى أزمة طاقة، مع عواقب محسوسة في كل جانب من جوانب الحياة. المرافق الصحية غير قادرة على العمل، وانهارت أنظمة المياه، وإنتاج الغذاء يكاد يكون مستحيلًا.

80% من أصول توليد وتوزيع الطاقة دمرت أو أصبحت غير صالحة للتشغيل، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن المنطقة بأكملها لأشهر. كما ارتفعت تكاليف التشغيل بنسبة 700% في بعض القطاعات. **المواصلات:** - تضررت أغلب شبكات الطرق الداخلية والخارجية ومرافق النقل والمركبات العامة والخاصة ومراكز الخدمات العامة. ومن بين أصول النقل الرئيسية البالغ عددها 26، تضررت 24 ودمرت أو تضررت بشدة نحو 62% من إجمالي شبكة الطرق. ودمرت 85% من المركبات المتحركة، بما في ذلك السيارات وسيارات الأجرة والمركبات الثقيلة.

لقد تم تدمير ثلثي الطرق الرئيسية و 92% من الطرق الفرعية، وتضررت 55 ألف مركبة، مما يعيق بشكل كبير حركة السكان ويعيق تقديم خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

المياه والصرف الصحي والنظافة: إن الوضع في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة كارثي. فقد أدى انهيار أنظمة المياه والصرف الصحي إلى حرمان غالبية سكان غزة من الخدمات الأساسية.

² UN Mine Action Agency (UNMAS)

تضررت 84.6% من البنية التحتية الأساسية للمياه والصرف الصحي، وانخفضت الخدمات التشغيلية بشكل كبير، ولم يعد هناك محطات معالجة مياه الصرف الصحي العاملة. كما تتراكم أكثر من 270 ألف طن من النفايات الصلبة في الشوارع وتعفنت حول ملاجئ النازحين. لقد تضررت محطة توليد الكهرباء في غزة بشدة، ونتيجة لذلك، أصبح 80% من السكان محرومين من إمدادات المياه الأساسية. وقد أدى انهيار نظام المياه إلى كارثة صحية عامة. فثلاثة من كل خمسة من سكان غزة لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من 6 لترات من المياه للشخص الواحد يوميًا، ومعظم الأسر ليس لديها صابون. وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الأمراض المعدية، وخاصة الإسهال المائي الحاد، والتهاب الكبد الوبائي أ، وأمراض الجلد، التي تصيب الفئات الأكثر ضعفًا. وتمثل النساء أكثر من ثلثي حالات أمراض الجهاز الهضمي والتهاب الكبد الوبائي أ.

خدمات البلديات: لقد تضررت خدمات الحكومة المحلية بشكل كبير، مع وقوع وفيات بين موظفي البلديات، وإلحاق أضرار واسعة النطاق بالمباني والمرافق والمعدات البلدية، وانهيار أنظمة إدارة النفايات الصلبة، مع مخاطر صحية كبيرة. كما انهارت مصادر الإيرادات البلدية تقريبًا. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: لقد أصيب قطاع الاتصالات في غزة بالشلل. فقد دُمر 74% من أصول الاتصالات بالكامل، وتضرر 16% أخرى جزئيًا، و 10% فقط بأضرار طفيفة. كما تم تفكيك البنية التحتية للهاتف المحمول بالكامل تقريبًا. ودُمرت المستودعات والمرافق، وتعرض العمود الفقري للألياف الضوئية لأضرار جسيمة. وقد أدى الضرر إلى قطع قنوات حيوية للاستجابة للطوارئ وتنسيق الرعاية الصحية والتواصل الاجتماعي.

4.4 اقتصاد

خلال مرحلة الاغاثة والتعافي المبكر، تركزت الحكومة الفلسطينية على الأضرار والخسائر التي تؤثر على قطاعات التجارة والصناعة والزراعة ومصائد الأسماك والقطاع الفرعي للتوظيف، كما هو موضح أدناه: التجارة والصناعة: لقد كان هناك تدمير منهجي ومستهدف للمؤسسات التجارية والأسواق والمخابز والورش ومستودعات البضائع. لقد تم تدمير أكثر من 80% من المرافق الصناعية بشكل كامل أو جزئي، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية الحيوية والآلات والمواد الخام والمنتجات النهائية. لقد تأثرت التجارة بشدة، حيث تم تدمير أكثر من 32000 منشأة تجارية بالكامل وأكثر من 10000 منشأة أخرى تضررت جزئيًا. لقد تعطلت أنشطة الاستيراد والتصدير التي تدعم اقتصاد غزة تمامًا. كما تضررت صناعات البناء والمقاولات بشدة،

حيث تم استهداف وتدمير معظم المشاريع قيد الإنشاء، مما أدى إلى إفلاس العديد من الشركات التي كانت ستشكل العمود الفقري لجهود إعادة الإعمار.

الزراعة وصيد الأسماك: لقد أصبح القطاع الزراعي في حالة خراب، مما أدى إلى خلق أزمة في الأمن الغذائي. فقد قُتل أو جرح أو نزح آلاف المزارعين والمنتجين، في حين مُنع الكثيرون من الوصول إلى أراضيهم الزراعية. كما دُمر أكثر من 80% من البنية التحتية الزراعية. كما عانت 55% من الأراضي المروية المستخدمة في المحاصيل الحقلية، و 78% من البيوت الزجاجية لزراعة الخضروات، و 94% من قوارب الصيد من أضرار جسيمة، مما أدى إلى شل القدرة الإنتاجية وتعطيل الوصول الأساسي للمياه للمحاصيل. كما دُمر قطاع الثروة الحيوانية بنفس القدر، حيث دمرت مزارع الدواجن والحظائر ومزارع الأسماك وموانئ الصيد ومرافق المعالجة والتخزين البارد بالكامل.

لقد تسببت آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية أو أصبحت غير خصبة -وهو ما قد يستغرق عقودًا من الزمن لإعادة تأهيله. كما تعرض قطاع مصايد الأسماك للدمار، حيث تم تدمير 94% من قوارب الصيد وتعطل 100% من مرافق التخزين البارد والمعالجة.

التوظيف: لقد بلغ معدل البطالة 80%، وهو ضعف المعدل الذي كان عليه قبل الإبادة، كما أدى ذلك لانخفاض النشاط الاقتصادي بنسبة 84.7% إلى ترك عشرات الآلاف من الناس بلا وظائف أو أي وسيلة مجدية للدخل. والآن أصبحت الأسر، التي تكافح بالفعل، غير قادرة على تلبية حتى أبسط الاحتياجات - الغذاء والمأوى والرعاية الطبية. كما لحقت أضرار جسيمة بمؤسسات سوق العمل، مما جعلها عاجزة تمامًا.

4.5 الحوكمة والإدارة العامة

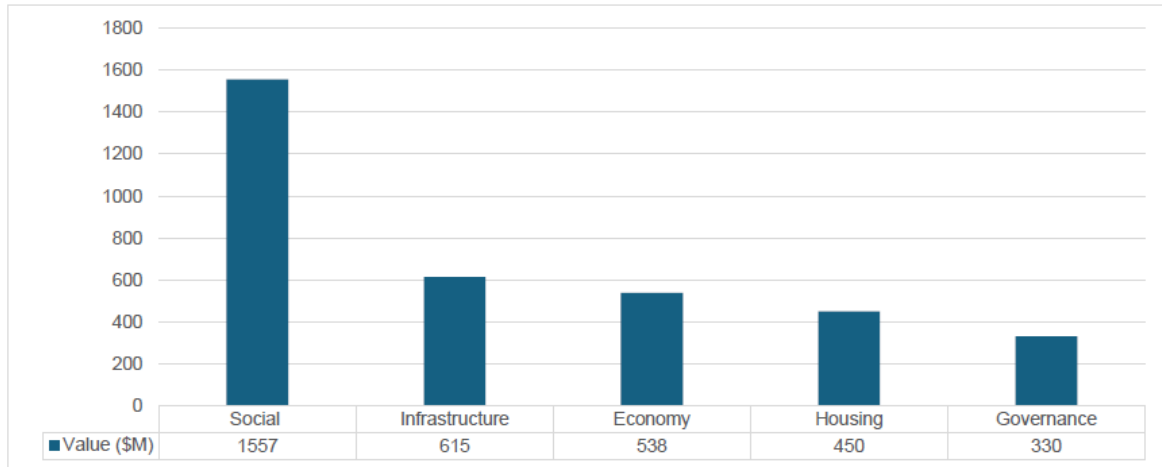
هناك تقييم مستمر تقوده الحكومة للأضرار والخسائر في الحكم والإدارة العامة، والذي لم يتم تغطيته في تقييم الأضرار والاحتياجات السريع. ما هو واضح هو أن الهجمات قد أثرت بشدة على المباني العامة، حيث دُمرت المباني الحكومية والبلديات وتعرضت العديد منها للتلف. لقد جعلت عمليات القتل والنزوح للموظفين المدنيين على جميع المستويات الحكومية وفي جميع القطاعات من الصعب جداً ممارسة الحكومة لوظائفها بشكل طبيعي. ونتيجة لذلك، فإن الوكالات الحكومية غير قادرة على الاستجابة للاحتياجات العاجلة للمواطنين، بما في ذلك الحاجة إلى سيادة القانون والخدمات البلدية.

5. ملخص احتياجات وأولويات الاستجابة للطوارئ

وتعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية للاحتياجات الأكثر إلحاحاً خلال الأشهر الستة الأولى. وهناك تركيز بالغ الأهمية على احتياجات الحماية الاجتماعية، حيث يحتاج المواطنون إلى الإمدادات اليومية الأساسية والمأوى والعلاج الطبي والدعم النفسي والاجتماعي. وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه الاحتياجات ذات الأولوية والتدخلات المخطط لها 3.5 مليارات دولار.

القطاع	القيمة (مليون دولار)	القطاعات الفرعية	القيمة (مليون دولار)
الاجتماعي	1,557	الحماية الاجتماعية	860
		الصحة	562
		التعليم	115
		التراث الثقافي	20
البنية التحتية	615	إزالة الحطام والنفايات والأغنام غير المنفجرة	134
		الطاقة	220
		النقل	106
		الخدمات البلدية	72
		المياه والصرف الصحي والنظافة	53
		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	30
الاقتصادي	538	التوظيف	239
		الصناعة	126
		الزراعة	173
الإسكان	450	الملاجئ الجاهزة والإسكان المؤقت	375
		ترميم المنازل	75
الحكومة والإدارة العامة	330	الإدارة العامة	312
		نظم البيانات والتوثيق	5
		الحماية المدنية وسلامة المجتمع	12
		إدارة ملكية الأراضي	1
الإجمالي	3,490		

الرسم البياني: القيمة الإجمالية للتدخلات المخطط لها حسب القطاع (بملايين الدولارات)



يوضح الجدول أدناه الهدف والقيمة الإجمالية للاستجابة المخطط لها من قبل الحكومة الفلسطينية حسب القطاع. ويرد الملخص التفصيلي وتفصيل التكاليف في الملحق 1.

الجدول: ملخص التدخلات المقترحة مع القيمة الإجمالية حسب القطاع

القطاع	القيمة (مليون دولار)	أولويات التركيز
الاجتماعي	1557	تعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية لتوفير الدعم الأساسي والحماية من خلال المساعدات الغذائية الطارئة، والمساعدة النقدية، وآليات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. في قطاع الصحة، الأولوية هي استعادة وتعزيز خدمات الرعاية الصحية من خلال إنشاء مستشفيات ميدانية، وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية، وضمان خدمات الأمومة، والصحة النفسية، والتطعيم. بالإضافة إلى ذلك، في قطاع التعليم، الأولوية هي الحفاظ على الفرص التعليمية من خلال تمويل مواقع التعليم المؤقتة وتيسير التعليم عن بُعد بالتعاون مع الجامعات.
البنية التحتية	615	تعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية لإزالة الحطام، وإعادة تأهيل البنية التحتية، واستعادة الطاقة لتمكين الخدمات الأساسية، وتحسين الاتصال، وتوفير الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية. تشمل التدابير الرئيسية إدارة النفايات، وفتح الطرق، وتحسينات في المياه والصرف الصحي لضمان الصحة العامة والاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، الأولوية هي حلول الطاقة الشمسية، وإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية، وترقية وسائل النقل لتعزيز المرونة طويلة الأمد والكفاءة التشغيلية في غزة.
الاقتصادي	538	تعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية لتحفيز الانتعاش الاقتصادي والمرونة من خلال برامج التوظيف المؤقت، ودعم الأجور، ودعم الشركات الصغيرة، مع إعطاء الأولوية للمشروعات التي تقودها النساء. في القطاع الصناعي، الأولوية هي إعادة تأهيل المنشآت المتضررة، واستعادة العمليات، ودعم المنتجات المحلية، بالإضافة إلى تحسين المهارات الفنية والوصول إلى الأسواق. الأولويات الزراعية تشمل استعادة الأنشطة الزراعية، وإنتاج الثروة الحيوانية، والبنية التحتية للصيد، مع حلول الطاقة المتجددة لضمان الانتعاش المستدام.
الإسكان	450	تعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية لمعالجة احتياجات الإسكان والمأوى من خلال إجراء تقييمات للأضرار وتوفير 30,000 وحدة سكنية مسبقة الصنع، مع تخصيص 240 مليون دولار لشراء هذه الوحدات. يشمل ذلك دعم الإيجار لـ 22,500 أسرة لتأمين المساكن المؤقتة لمدة خمس سنوات، وكذلك تقديم مساعدات مالية للأسرة التي تستضيف أقاربهم النازحين، مما يضمن الاستقرار لـ 22,500 وحدة سكنية خلال نفس الفترة.

الحكومة والإدارة العامة	330	تعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية لتعزيز القدرات الحوكمة والإدارية من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك الوزارات والمجالس الخدمية، وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة لاستمرار الخدمات. تشمل الأولويات تبسيط عمليات الوثائق المدنية، وإنشاء أنظمة بيانات موحدة، توسيع تقديم الخدمات من خلال مراكز جديدة، وتقديم وثائق إدارة ملكية الأملاك. علاوة على ذلك، تعطي الحكومة الفلسطينية الأولوية لتعزيز السلامة المجتمعية والحماية من خلال تدريب المتطوعين، ونقل الضباط، وإنشاء مراكز قيادة لتنسيق الاستجابة الطارئة وجهود التعافي.
-------------------------	-----	---

عبر هذه القطاعات، سيكون هناك تداخل في تقديم الاحتياجات الأساسية، مثل إزالة الحطام، المساعدات النقدية، خلق فرص العمل، دعم المبادرات الاقتصادية، وخدمات الصحة النفسية. لإدارة هذه التداخلات، ستضمن التنسيق بين الوزارات التالية تنفيذ التدخلات بشكل فعال.

التدخل	الوزارة المنسقة	الوزارات المسؤولة
إزالة الركام	الأشغال العامة والإسكان	الأشغال العامة والإسكان، النقل والاتصالات، الحكم المحلي؛ الزراعة، التعليم والتدريب العالي؛ الاتصالات
المساعدات النقدية	التنمية الاجتماعية	التنمية الاجتماعية، العمل
العمل مقابل الأجر (خلق فرص العمل)	العمل	العمل؛ التنمية الاجتماعية؛ الزراعة؛ الصحة
دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الاقتصادية	العمل	العمل؛ شؤون المرأة؛ الزراعة؛ الصناعة
الدعم النفسي	التنمية الاجتماعية	التنمية الاجتماعية؛ التعليم والتدريب العالي؛ الصحة
دعم ذوي الإعاقة (الأجهزة المساعدة)	التنمية الاجتماعية	التنمية الاجتماعية؛ التعليم والتدريب العالي؛ الصحة

6. التمويل والإطار المؤسسي

6.1 آليات التمويل

إن الاستجابة للاحتياجات العاجلة والكبيرة في قطاع غزة يجب أن تسترشد بمبدأين محوريين: الملكية الوطنية والتنفيذ السريع.

إن مراعاة هذين المبدأين يشكل أيضاً محوراً أساسياً لآلية التمويل المقترحة لتنفيذ الخطة. وتماشياً مع مبدأ الملكية وتكامل الموارد والجهود المحلية والدولية، فإن استخدام حساب الخزانة المركزي للحكومة كوحدة من آليات التمويل للاستجابة في غزة من شأنه أن يحقق الشفافية وترشيد الموارد والجهود، ويمنع التكرار والصراعات.

ومع ذلك، وإدراكاً للقيود التي تفرضها المنظمات الدولية، فإن الحكومة الفلسطينية تقر بضرورة وجود آليات تمويل أخرى لتكملة التمويل من خلال القنوات الحكومية من أجل السماح بمرونة التمويل والتنفيذ السريع. ومع ذلك، ومن أجل خدمة هدف الكفاءة والتنسيق الفعال، تحث الحكومة الجهات المانحة على تقييد هذا التمويل الخارجي بعدد محدود من الآليات القائمة التي ثبتت فعاليتها ويُعتقد أنها كافية للاستجابة الفعالة وجهود التعافي وإعادة الإعمار. وتشمل هذه الآليات بشكل رئيسي ما يلي:

- وكالات الأمم المتحدة: ويمكن تقديم التمويل المباشر للوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل بالفعل على الأرض، بما في ذلك الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمجموعة من القضايا بما في ذلك دعم اللاجئين وإزالة الذخائر غير المنفجرة وتطوير البنية التحتية.
- البنك الدولي: ويمكن توفير التمويل من خلال صناديق الائتمان المتعددة المانحين التي يديرها البنك الدولي.
- الدول المانحة: الهيئات الحكومية للتنمية.
- صناديق أخرى راسخة وموثوقة مثل صندوق تطوير وإقراض البلديات وصندوق الأقصى وغيرها من الآليات المماثلة.

ويعد القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية شركاء تنفيذيين مهمين، ومن المتوقع أن يحصلوا على التمويل عبر قنوات التمويل المذكورة أعلاه.

أما الدول العربية فيمكنها توجيه دعمها من خلال الاتفاقيات الثنائية، ومن خلال المجلس الاقتصادي

والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، ومن خلال البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وغيرها من المؤسسات التي يمكنها بدورها أن تستغل آليات التمويل المذكورة أعلاه لتقديم دعمها بما يعزز دور الحكومة الفلسطينية. ولا ينبغي لاستخدام آليات التمويل البديلة أن يقوض الدور القيادي الذي تلعبه الحكومة في الاستجابة لقطاع غزة.

6.2 آليات التنسيق

قامت الحكومة بإنشاء غرفة العمليات الحكومية للطوارئ. ويهدف هذا الإجراء بشكل رئيسي إلى تعزيز التنسيق وتكامل الجهود الحكومية على الأرض لمعالجة قضايا الإيواء والإغاثة وخطط التعافي المبكر في المحافظات الجنوبية. تتبنى غرفة العمليات وتتابع تنفيذ خطة الإغاثة والتعافي المبكر. تم إنشاء غرفة العمليات الحكومية للطوارئ بقرار من مجلس الوزراء، وتعمل تحت إشراف رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى، ويرأسها وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة سماح حمد. تعمل الغرفة بالتنسيق الوثيق مع مجلس الوزراء والأمين العام للمجلس الدكتور دواس دواس. ويقع مقرها الرئيسي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. تتكون غرفة العمليات الحكومية للطوارئ من فرق عمل من مختلف الوزارات والهيئات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضم 20 مؤسسة حكومية ورسمية. في مرحلتها الأولى، تشمل هذه المؤسسات ما يلي: وزارة الدولة لشؤون الإغاثة (مقرراً)، ووزارة التنمية الاجتماعية، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الداخلية، وزارة الحكم المحلي، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الزراعة، وزارة النقل والمواصلات، وزارة المرأة، الهيئة العامة للشؤون المدنية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، سلطة المياه، سلطة الأراضي، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، دائرة شؤون اللاجئين، الإدارة العامة للمعابر والحدود، مكتب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية والإسلامية.

سيمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وكالات الأمم المتحدة في غرفة العمليات الحكومية للطوارئ لتقديم التنسيق والدعم الفني. وسيقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) التنسيق والدعم الفني لعمل الحكومة مع التجمعات الإنسانية.

ستستخدم الحكومة الفلسطينية غرفة العمليات الحكومية للطوارئ لتقديم تحديثات مستمرة حول استجابة غزة لرؤساء البعثات ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين. سيتم تقديم هذه التحديثات من قبل رئيس الوزراء، بالإضافة إلى وزير التخطيط ووزيرة التنمية الاجتماعية.

6.3 آليات التنفيذ والمراقبة

سيتم تحديد آليات التنفيذ من قبل الحكومة الفلسطينية بالتنسيق مع الجهة المانحة أو وكالة التمويل. يمكن أن تشمل هذه الآليات التنفيذ المباشر من قبل الحكومة الفلسطينية من خلال التعاقد الفرعي أو شركات القطاع الخاص المحلي أو المنظمات غير الحكومية، أو عبر وكالة تابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة مختصة، أو من خلال منظمة حكومية تابعة للدولة المانحة أو منظمة غير حكومية من هذه الدولة. ستكون هناك مرونة كبيرة في اختيار آلية التنفيذ على مختلف المستويات وللقطاعات المختلفة وحجم التمويل وطبيعة المشروع، طالما يتم الالتزام بالمتطلبات والمعايير المتفق عليها.

كما سيكون هناك مرونة عالية فيما يتعلق بطرق التنفيذ والمراقبة والإشراف على عمليات التنفيذ، ولكن سيتم التركيز على إعطاء مساحة كبيرة لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني في عمليات التوريد والبناء، من خلال التعاقد مع الجهة المنفذة ضمن عمليات تعاقدية تنافسية (عطاءات شفافة) تضمن أعلى مستوى ممكن من الشفافية والنزاهة والكفاءة.

ومن بين الطرق الممكنة للتنفيذ يمكن أن تقرر الوزارة المعنية تنفيذها بشكل مباشر، أو أن تقوم بذلك وكالات الأمم المتحدة، أو أن يتم اختيارها بشكل مشترك في حالة البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها بشكل مشترك بين الوزارة ووكالة الأمم المتحدة الشريكة لها. كما يمكن أن يتم التنفيذ من قبل المنظمات غير الحكومية أو تلك التابعة لوزارتي الخارجية والتنمية في البلدان المانحة، إما بشكل فردي أو بالتعاون مع الوزارات الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير فرص واسعة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية للمشاركة في تنفيذ وإدارة البرامج والمشاريع والأنشطة المتعلقة بجهود الإغاثة وإعادة الخدمات الأساسية، إما من خلال تلقي التمويل المباشر أو من خلال العمل كجهة تنفيذية محلية تحت إشراف الوزارات أو المنظمات الدولية أو المؤسسات الأجنبية.

إن الرصد أمر بالغ الأهمية ولا بد أن يكون محورياً في جميع البرامج والمشاريع. وسوف يقوم شركاء التنفيذ في مشاريع معينة باختيار أدوات الرصد والإبلاغ؛ ومع ذلك، ينبغي النظر إلى الرصد ليس فقط كأداة لضمان الجودة، على الرغم من أهميته، بل وأيضاً كتمرين تعليمي نحو تحسين الأداء والتميز في التنفيذ في المشاريع والبرامج المستقبلية. إن تقييم المشاريع الممولة هو أداة أخرى مهمة لتحسين الأداء والتعلم، ويمكن أن يكون داخلياً أو خارجياً، ويمكن أن يشمل أيضاً التدقيق المالي أو الإداري، والذي سوف يقرره المانح و/أو مؤسسات التمويل.

الملحق 1: جداول الاحتياجات التمويلية القيمة الاجمالية: 3.5 مليار دولار

القطاع / الفرع	القيمة (\$ مليون)	اولويات التركيز (التدخل)	القيمة (\$ مليون)
القطاع الاجتماعي	1,557		
الحماية الاجتماعية	860		
1. المساعدات الغذائية الطارئة	300	تقديم المساعدات الغذائية الطارئة لـ 400,000 أسرة	300
2. المساعدات النقدية	420	تقديم مساعدات نقدية ممتدة الأعراس لـ 350,000 أسرة متأثرة ونازحة في غزة (200 دولار شهريا لكل أسرة، وفقاً لبرنامج EMPCA)	420
3. المواد غير الغذائية الطارئة	100	تقديم المواد غير الغذائية الطارئة للأسر النازحة	100
4. دعم ذوي الإعاقة وكبار السن	40	توفير الأجهزة المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن	40
الصحة	562		
1. المنشآت الصحية المؤقتة والمستشفيات الميدانية	30	توفير 25-30 عبادة متنقلة لتقديم الرعاية الصحية الأولية والخدمات الطارئة إنشاء 3 مستشفيات ميدانية في المناطق الحرجة، بما في ذلك شمال وجنوب غزة	15
2. استعادة وإعادة تأهيل خدمات الصحة	236	إعادة تفعيل العيادات وأقسام المستشفيات التي تضررت لأضرار طفيفة استعادة المختبرات وبنوك الدم، بما في ذلك المختبر الصحي المركزي تقديم الأدوية الأساسية والعلاجات والمواد الاستهلاكية استيراد الأجهزة الطبية وأنظمة التصوير من مستودعات الضفة الغربية	20
3. خدمات الصحة الطارئة والمعدات	13	توفير مولدات ومحطات الأوكسجين والوقود للمستشفيات تغطية النفقات التشغيلية للمستشفيات، بما في ذلك الطعام، خدمات التنظيف، والمرافق	35
4. صحة الأم والولادة	15	توفير 35 سيارة إسعاف وقطع غيار ووقود للاستجابة الطارئة إنشاء فرق ميدانية لمرافقة سيارات الإسعاف وضمان الاستجابة الطارئة السريعة	5
5. خدمات الصحة النفسية وإعادة التأهيل	130	توفير مراكز ولادة آمنة متنقلة وثابتة، مع التركيز على شمال وجنوب غزة إنشاء مراكز الصحة النفسية المجتمعية في جميع المحافظات إجراء حملات الدعم النفسي للفئات الضعيفة	15
6. خدمات التغذية	9	تقديم خدمات إعادة التأهيل والأطراف الصناعية والملاجئ الوظيفي والأجهزة المساعدة معالجة سوء التغذية من خلال حليب الأطفال والمكملات الغذائية	30
7. الاستعداد للجائحة والتطعيم	23	بناء وتجهيز مركز استقرار غذائي استئناف برنامج التطعيم الوطني بنسبة تغطية لا تقل عن 95% تفعيل أنظمة المراقبة الوبائية للأمراض المعدية توفير سائل باردة للقاحات	6
			3
			5
			5
			100
			6
			106
			115
			65
			25
			25
			20
			20
			20
			615
			134
			125
			5
			3
			1
			220
			6
			10
			12
			122
			70
			106
			85
			80
			2
			1.5
			4
			15
			72
			20
			16
			2

2	إنشاء وتشغيل أنظمة معالجة النفايات الطبية من أجل سلامة البيئة والصحة العامة		
20	إزالة الإنقاض من الطرق في السلطات المحلية لاستعادة حركة السكان والوصول	50	2. إعادة تأهيل البنية التحتية
30	إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي لضمان استدامة الخدمات الأساسية		
1	تأجير وإنشاء مقرات مؤقتة لتنسيق المشاريع وتوظيف الكوادر المتخصصة	2	3. التخطيط الاستراتيجي والاستعداد للطوارئ
1	تطوير التصوير الجوي والخطط المكاني بما في ذلك خطط الطوارئ والملحي		
		53	المياه والصرف الصحي والنظافة
6	توفير الوقود لمرافق المياه والصرف الصحي	30	1. التدخلات العامة
2	توفير مولدات لتشغيل المنشآت		
10	توفير قطع غيار لصيانة المنشآت		
6	تركيب أنظمة طاقة شمسية للآبار ومحطات الصرف الصحي		
6	تمديد خطوط الكهرباء إلى المنشآت الرئيسية للمياه والصرف الصحي		
2	صيانة وإعادة تأهيل 40 بئراً عبر غزة	12.5	2. التدخلات الخاصة بإمدادات المياه
0.5	دعم الآبار الخاصة باستخدام الخلايا الشمسية		
1.5	تركيب محطات تحلية متنقلة		
1	صيانة محطات التحلية الحالية		
5	إعادة هيكلة شبكات توزيع المياه		
2	صيانة خزانات المياه		
0.5	تحسين مراقبة جودة المياه باستخدام المختبرات والمعدات		
2	توفير صهاريج المياه لإيصال المياه إلى المناطق المتأثرة	10.5	3. التدخلات المعالجة
1	توزيع أطقم النظافة على السكان النازحين		
1	توفير مياه شرب معبأة		
4	توفير ساحات لتطهير خطوط الصرف الصحي		
2.5	توفير مضخات صرف صحي محمولة		
		30	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
15	تعزيز خدمات الاتصال اللاسلكي المحمول، والصيانة والتكامل مع روابط الميكرو ووف	30	التدخلات المعالجة
10	إصلاح شبكة الاتصالات الثابتة والرئيسية		
3	تفعيل المواقع الثابتة للوصول اللاسلكي استناداً إلى مواقع الراديو المحمولة وتوفير خدمات الإنترنت عبر الواي فاي		
2	إعادة تأهيل المقرات المتدمرة، والمعارض، ومراكز الخدمة، وبناء وإعادة تأهيل المقاسم والمستودعات الرئيسية		
		538	الاقتصاد
		239	التوظيف
225	توفير 100,000 وظيفة مؤقتة لمدة 3-6 أشهر مع راتب شهري 500 دولار من خلال برامج العمل مقابل المال	225	1. التوظيف المؤقت
10	تطوير مراكز العمل عن بُعد وتقديم التدريب على العمل الحر	10	2. التدريب وبناء القدرات
4	تقديم مساعدات نقدية للعمال والأسر الذين فقدوا وظائفهم	4	3. المساعدات المالية المباشرة
مشمول	تمكين العمال النازحين من تأمين ماوى مؤقت		

		126	الصناعة
0.1	إجراء مسح ميداني لتحديد المنشآت العاملة والمتضررة وتقييم الاحتياجات لإعادة التشغيل	0.1	1.تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات
125.5	توفير ودعم متطلبات الإنتاج للحفاظ على تشغيل المنشآت الصناعية العاملة وإعادة تشغيل القابلية للعمل.	125.5	2.دعم الإنتاج وضمان استمرارية العمليات
0.4	إعطاء الأولوية لمنتجات المصانع العاملة في غزة في جهود الإغاثة الطارئة	04	3.تعزيز المنتجات المحلية
		173	الزراعة
1	إجراء تقييم شامل للأضرار والخسائر في قطاع الزراعة	6	1.تقييم الأضرار والموارد
2	تحليل حالة الموارد الطبيعية الزراعية وتدهور التربة وأنظمة الري		
3	تقديم دعم مالي مباشر للتعاونيات، وخاصة في الزراعة ومصايد الأسماك		
35	تأهيل المشاتل وتوسيع زراعة الخضروات والمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة	65	2.إعادة تأهيل الإنتاج النباتي
30	توفير المواد الأساسية مثل البذور، الأسمدة، أنظمة الري، وأغطية البلاستيك		
20	تأهيل المقاهس وتوفير الأعلاف، اللقاحات، والأدوية لاستعادة الإنتاج الحيواني	20	3.إعادة تأهيل الإنتاج الحيواني
20			
	تأهيل مصادر المياه وأنظمة الري اللازمة للإنتاج الزراعي	50	4.موارد المياه والري
50			
7	استعادة الطرق الزراعية لضمان الوصول إلى المزارع ومواقع الإنتاج	7	5. البنية التحتية الزراعية
20	استعادة البنية التحتية للصيد، بما في ذلك القوارب، الشباك، ومراقب التخزين	25	6.إعادة تأهيل قطاع الصيد
		375	الإسكان
15	إجراء تقييمات ميدانية لأضرار وحدات الإسكان		الإسكان والمأوى
360	توفير 30,000 وحدة سكنية جاهزة، مع تخصيص 240 مليون دولار لشراء الوحدات	450	
75	ترميم 10,000 من المنازل المدمرة جزئياً		
		330	الحكومة
131	إنشاء وتجهيز مقرات مؤقتة للوزارات الرئيسية والمنظمات الحيوية وتغطية النفقات، بما في ذلك الرواتب والوقود والصيانة	312	1.الحكومة والإدارة العامة
0.5	إنشاء قاعدة بيانات موحدة بين غزة والضفة الغربية لتحديث السجل المدني بدقة	5	2.أنظمة البيانات والتوثيق
3	إنشاء بنية تحتية وتوفير معدات بيومترية لإصدار الجوازات والخدمات المدنية		
0.5	التحقق من تسجيل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لضمان الامتثال القانوني		
0.5	توفير الوثائق القانونية اللازمة للمواطنين والمؤسسات		
0.5	توفير الأجهزة اللازمة لإصدار بطاقات الهوية وجوازات السفر والوثائق المدنية الأخرى		
12		12	3.الحماية المدنية وسلامة المجتمع
مشمول	تدريب وتنظيم حوالي 3,000 متطوع وموظف مقاعد للقيام بعمليات البحث والإنقاذ والتعافي		
مشمول	نشر 340 ضابط وموظف مدرب في المناطق المتضررة في غزة		
10	إنشاء مراكز قيادة ميدانية ومركزية لتنسيق جهود الإنقاذ والإغاثة		
1	تمكين سلطة الأراضي من تقديم خدماتها بناءً على وثائقها لحفظ ممتلكات المواطنين، وبالتالي الحفاظ على السلم المدني وإعادة الإعمار.	1	4. توثيق الأراضي